



أحمد باقر مع الحضور في الندوة



عبدالله الرومي وجاسم السعدون وحزمة عباس وعادل الصرعاوي خلال الندوة

خلال ندوة أقيمت بديوان عبدالله المفرج مساء أول من أمس بعنوان «قانون الفوائد علاج أم كارثة قادمة؟»

## باقر: أناشد القيادة السياسية والحكومة رد قانون القروض إلى المجلس

وتابع: خلال 12 سنة تضاعفت الميزانية 4 مرات، بما معناه كل سنة 40٪، والأمن الكويت تحتل المرتبة الثالثة في دخل الفرد، حيث وصل وهو أكثر بكثير من أميركا وألمانيا وغيرها من الدول، والسبب أن هناك استنزافاً في تقديم الثروة، مشيراً إلى أن الوضع المالي فوضوي وغريب لأخر درجة ولا أعتقد أن هناك بلداً في العالم عاش هذه الفوضى بما في ذلك دول الخليج، حيث لا يوجد هذا الوضع سوى في الكويت. وقال عباس: أننا نتحدث عن 12 سنة مقبلة، فإذا كانت هذه الزيادة، فإن الميزانية ستضاعف 62 مليار دينار، وفي هذه الحالة سيكون في سنة 2025 الأرقام الموجودة نفسها في التقرير الاقتصادي، الذي قدم، فسيكون لدينا عجز 147 مليار دينار، مؤكداً أن هذا العجز تم تمويله من حساب الأجيال القادمة، وفي الوقت نفسه لدينا حوالي 500 ألف سيدخلون إلى سوق العمل. وأكمل: كنا نتحدث عن وجود اختلالات هيكلية وأن الأجيال القادمة سوف تدفع الثمن غالباً، وأن الأجيال القادمة بدأت، والذين هم في المرحلة المتوسطة والذين سيخرجون بعد 12 سنة، وسيجدون نظاماً تعليمياً سيئاً جداً، وأن يتحدثون في مجلس الوزراء أنهم سيعملون استراتيجية جديدة للتعليم.

ورغم ذلك، فإننا نرى استراتيجية جديدة، وإنما يدور جدل، لافتاً بمرح إلى سؤال: ما الحل أمام هذه المشكلة؟ وزاد أن الكويت التي بناها أجدادنا بعرق جبينهم وكانوا بحال مزرية، هل نهدمها خلال 12 سنة مقبلة من خلال مأساة؟ ويتم التحدث عن الكويت في الكتب بأنه كانت هناك مدن تعيش في رخاء واندفرت.

● ناصر الوقيت

**الرومي: الحكومة بعثت بكتاب عدم تعاون حول الاستجابات فهل هذه القضية لا تعنيها؟**

**عباس: إذا كان 2٪ من المقترضين متعثرين فلا يعني ذلك إسقاط القروض عن 98٪ من المقترضين**

**السعدون: نسبة المتعثرين متدنية وفي عام 2022 سنحتاج إلى 350 ملياراً لن نملكها في حال استمرار نسبة النمو الحالي**

أين قضية العدالة في هذه. من جهته، قال النائب السابق عادل الصرعاوي: وهي أننا أمام قضية الحسبة، وهي فيها منافع ومناصب، وليست حسبة دولة، لافتاً إلى أنه غير مستغرب هذا الموقف، لكن ما هو غريب موقف الحكومة في مناقسة النواب على كسب الرأي العام والشأرح. وأضاف الصرعاوي: عندما يتحدث وزير المالية بموقف ويعارضه وزراء آخرون، فذلك بداية النهاية، لافتاً إلى أنه إذا كان هناك كتاب في عدم تعاون فهو يكون في هذا الموقف للحفاظ على موقف الدولة.

وستطرد الصرعاوي إلى تقرير اللجنة المالية المعرض حالياً على مجلس الأمة، مؤكداً أن هناك 12 تقريراً لم يتحدث أي منها عن حجم المشكلة، وهو قسم القضية إلى قسمين، مضيفاً أنهم يحلون المشكلة من 2008/4، لأنهم يعلمون أنه بعد هذا التاريخ لا يستطيع أحد أن يقول أنه متعثر، لذلك انحصرت المشكلة إلى ما قبل هذا التاريخ.

وقال محافظ البنك المركزي السابق حمزة عباس: سأتناهد عن الوضع المالي، وإذا استمر فسنصل إلى حالة وضع في غاية السوء، وإذا لم يكن هناك أي إصلاح، وإذا كان الهرم لن يتوقف، فإن الوضع خطر، لأن الهرم الموجود، لا أعتقد أنه موجود في أي بلد من بلدان العالم، في أن يكون 2٪ من المقترضين لا يستطيعون أن يدفعوا، وبالتالي يؤدي ذلك إلى إسقاط القروض عن 98٪ من المقترضين.

وأضاف عباس أن النفط في الكويت يشكل 94٪ من الميزانية، مشيراً إلى أن السياسة المالية في كل العالم هي محور للاقتصاد الكلي، حيث أنها توجه الاقتصاد في جميع الأنشطة والقطاعات، لافتاً إلى أن السياسة المالية الحالية محصورة في مصروفات جارية واستهلاكية، وليس لها دور أبداً في الاقتصاد.



أحمد باقر

أحد عن مصير الناس؟ وأوضح السعدون على 51٪ من المتعثرين 2850 مدينة، وكان مجموع الأموال المخصصة 34 مليوناً وتم حل 70٪ من إجمالي الدين قديماً. وأضاف السعدون: ترتب على ذلك انخفاض نسبة المتعثرين إلى 1,8٪ مشيراً إلى أنه لا يوجد في العالم هذه النسبة، مؤكداً في الوقت نفسه: إذن لا توجد مشكلة. وتابع السعدون: مع ذلك فإنه لا حديث لنا منذ ذلك اليوم إلى هذا اليوم سوى قضية إسقاط القروض، والحكومة والمجلس الكل يريد أن يحافظ على منصبه، وكأنه ليس مهماً أن يضع البلد ولفت السعدون إلى أن مشكلتنا أننا نعتمد على النفط، وفي 2022 نحتاج إلى 350 ملياراً، ونحن ليس لدينا ذلك إذا استمرت مع نسبة النمو الحالية، مشيراً إلى أن الحكومة لم تتطرق إلى فرص العمل، ما عدا ما قاله أحد الوزراء إن ابنه لن يجد وظيفة مستقبلاً، لكنه لم يتحدث أحد عن مشكلة التوظيف مستقبلاً.

وقال السعدون إن صندوق النقد يتعرض لمخاطر، متسائلاً: هل تعلمون عن ذلك؟ لافتاً إلى أن الولايات المتحدة أنتجت 7 ملايين برميل، والآن الطلب في الصين والهند سيقبل، فهل يعقل ألا يتكلم

الاقتصاديين والمتخصصين، وهم من يقررون المسألة. وزاد العنجري: أجريت حسبة لمبالغ الزيادات المالية منذ سنة 2005 في الرواتب، واكتشفت أننا لو كنا وجننا نصف هذه الزيادات إلى مجال تنموي لانتشنا 15 ألف قسيمة سكنية سنوياً، أو لانتشنا طرقاتاً بمسافة 1000 كيلومتر سنوياً، متمنياً أن يعود الوعي للحكومة والمجلس، مؤكداً أن ما يحدث هو خلق لمشكلة وليس حلاً لقضية. وبين العنجري أن الزيادات المالية أعلى من تكلفة إسقاط القروض، لكن القروض أخطر من الناحية الأخلاقية. وقال أن قيمة مبلغ باب الدعم فقط في الميزانية يعادل ضعف الميزانية لدولة عربية عدد سكانها ضعف عدد سكان الكويت. وقال العنجري أنه إذا كان هناك مقرض رده 4 آلاف دينار، ويدفع من قيمة قرضه شهرياً مبلغ الف دينار، فما المشكلة؟ وقال الخبير الاقتصادي جاسم السعدون أن مشكلة القروض ليست مشكلة عامة، بل هي مشكلة حقيقية وهي خلقت لأسباب سياسية بحتة. وأشار السعدون إلى أنه في 2008 كانت نسبة المتعثرين هي 4,3٪، مؤكداً أنها نسبة متدنية، لافتاً إلى أن هذه



مشاري العنجري ويوسف الجاسم خلال الندوة

النسبة وجد لها حل، حيث إنه وفي 2009 استقبل صندوق المتعثرين 2850 مدينة، وكان مجموع الأموال المخصصة 34 مليوناً وتم حل 70٪ من إجمالي الدين قديماً.

ترتب على ذلك انخفاض نسبة المتعثرين إلى 1,8٪ مشيراً إلى أنه لا يوجد في العالم هذه النسبة، مؤكداً في الوقت نفسه: إذن لا توجد مشكلة. وتابع السعدون: مع ذلك فإنه لا حديث لنا منذ ذلك اليوم إلى هذا اليوم سوى قضية إسقاط القروض، والحكومة والمجلس الكل يريد أن يحافظ على منصبه، وكأنه ليس مهماً أن يضع البلد ولفت السعدون إلى أن مشكلتنا أننا نعتمد على النفط، وفي 2022 نحتاج إلى 350 ملياراً، ونحن ليس لدينا ذلك إذا استمرت مع نسبة النمو الحالية، مشيراً إلى أن الحكومة لم تتطرق إلى فرص العمل، ما عدا ما قاله أحد الوزراء إن ابنه لن يجد وظيفة مستقبلاً، لكنه لم يتحدث أحد عن مشكلة التوظيف مستقبلاً.

وقال الخبير الاقتصادي جاسم السعدون أن مشكلة القروض ليست مشكلة عامة، بل هي مشكلة حقيقية وهي خلقت لأسباب سياسية بحتة. وأشار السعدون إلى أنه في 2008 كانت نسبة المتعثرين هي 4,3٪، مؤكداً أنها نسبة متدنية، لافتاً إلى أن هذه

**الصرعاوي: 12 تقريراً من اللجنة المالية لم يتحدث أي منها عن حجم المشكلة**

**العنجري: أكبر تظاهرة شهدتها الكويت كانت عام 2011 وجاءت بعد أكبر منحة في التاريخ بلغت 1000 دينار لكل مواطن**

قال النائب والوزير السابق أحمد باقر إن معالجة القروض بهذه الطريقة ستطرح مشكلة تحقيق العدالة في المجتمع، ملمحاً إلى أن هناك من لم يتبسط له سوى القليل في سداد قرضه، كما أن هناك من قام بسداد القرض مليون شاب سيدخلون إلى سوق العمل، وهؤلاء أيضاً سيقترضون، ويطلبون بمعاملتهم بالمثل.

وأضاف باقر، في خلال الندوة التي أقيمت في ديوان عبدالله المفرج مساء أول من أمس بعنوان «قانون الفوائد علاج أم كارثة قادمة؟»، أن البنك المركزي اتخذ إجراءات تصحيحية عدلت أوضاع المقترضين في تعاملاتهم مع البنوك، متسائلاً: كيف لدولة أن تهمل الرأي الفني في قراراتها؟ مبيناً أن القرارات إذا لم تكن مدروسة فنيا فإنها تأتي بنتائج عكسية. وأضاف باقر: نشأناشيد القيادة السياسية ونطلب من الحكومة رد القانون وعدم المفصلة عليه، مؤكداً أن إسقاط القروض ستة سنة، وكل مقترض سيأتي سيبحث عن مكاسب ليحققها، مشيراً إلى أنه يجب إقرار إصلاحات هيكلية في الاقتصاد تساهم في تخفيف العبء عن الميزانية العامة.

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الأمة الأسبق مشاري العنجري أن أكبر تظاهرة شهدتها الكويت في تاريخها كانت في 2011، وجاءت بعد أكبر منحة في التاريخ بلغت قيمتها 1000 دينار لكل مواطن، مؤكداً في الوقت نفسه أن تدغمة المشاعر لا تؤدي بالضرورة إلى التهنئة.

وتابع العنجري: عندما قابلنا القيادة السياسية مع مجموعة الـ 26 فلنا حينها أننا لا نلوم الأعضاء ولا المدين، لكننا نلوم الحكومة على موقفها السلمي. وأشار إلى أن القيادة السياسية لديها قناعة أن الأمر لن يمر إلا من خلال نظرة

## خلال ندوة بعنوان «تحديات الواقع السياسي وآفاق المستقبل» في ديوان المنيس جوهر: محاولات حثيثة ومنظمة لتغيير مفهوم الدولة.. والحوار ضرورة

البرلمان قد تغيرت وأداء النائب أصبح تحت مجهر الناخبين الذين يحاسبونه على عودته وما أنجز منها، داعياً لضرورة أن تنتهي الجملة السياسية وحتمية مواجهة كل تيار سياسي بإنجازاته وإخفاقاته. وبين العبيد أن ربط السلم الاجتماعي بالثقافة السياسية كان من أخطر ما واجهناه في الفترة الماضية، محمداً متطلبات المرحلة المستقبلية في الالتفاف لحاجات المتوسطة والمتدنية وتحديداً الشباب، الالتزام بالديمقراطية وتطبيق القانون واحترام القضاء، مشدداً على أن الشعب ينتظر الإنجاز وتحقق الوعود في ظل الفوائد المالية والإمكانات المتوفرة، وبدوره أكد الخبير الاقتصادي عامر التميمي على غياب الفكر المنهجي لتطوير الحياة السياسية واقتراح المعارضة للمشروع الإصلاحي، معرباً عن أسفه لوجود بعض التيارات التي تحاول أن تعيدنا للسوراء بهدم قواعد الدولة المدنية من خلال بعض الدعوات لهدم الكنائس وإثارة الثغرات الطائفية، داعياً أي تيار يدعي أنه اصلاحي إلى التقدم بمشروع واضح المعالم.

● أسامة دياب

تتجاوز مع السلطة، مشيراً إلى أن التنازيم محل التطور السياسي الإيجابي لأن عدداً من النواب وبعض شرائح المجتمع لديهم فهم مغلوط عن الديمقراطية، لافتاً لفهمين مختلفين للديمقراطية في المجتمع الكويتي، الأول نخوي مثالي والثاني شعبي ينتظر للديمقراطية على أنها ما يحقق المطالب الشعبية. وأشار العبيدي إلى أن هناك من أقحم القبيلة رغم أنها في العمل السياسي للاستفادة منها لأغراض سياسية، موضحاً أن الظروف الحالية تفرض على الشارع الكويتي نوعاً من أنواع التحدي، داعياً القوى الليبرالية صاحبة المشروع الأساسي للديمقراطية للتحرر بفاعلية لمواجهة التيار الإسلامي والقبلي، ومن جهته أكد رئيس الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام أحمد العبيد أن الواقع السياسي المحلي مرتبط بالصورة السياسية العالمية حيث تناثر الكويت بحيطها الإقليمي والعالمي، مشدداً على أنه لا ديموقراطية دون اقتصاد قوي، لافتاً إلى أننا في الكويت نمتلك الوفرة المالية ولكننا نفتقر إلى سعة الصدر وتقبل الرأي الآخر. وأشار العبيدي إلى أن الحسابات الخاصة باستمرار عضوية

مشروع الدولة وديها الشجب والشكوى دون تقديم مشروع بديل.

وبين جوهر في معرض حديثه عن النظرة المستقبلية للكويت أن الجميع يعيش حالة انتظار لحكم المحكمة الدستورية، بينما ينتظر البعض الانتخابات القادمة والبعض الآخر ينتظر نتائج الربع العربي وتغيير رئيس الوزراء، مشدداً على أن الانتظار يعني غياب المشروع الوطني والاقتدار للمبادرة والرؤية، مكرراً دعوته للحوار بغرض بناء جبهة جديدة تبني على أسس واضحة وتنتهي بوثيقة يتفق عليها الجميع ومن ثم تحاور السلطة المسؤولة عن الكثير من الإخفاقات التي تعاني منها، محذراً الجميع فحذر مقبلون على سيناريوهات إقليمية غير مسبوقة تهدف إلى تقسيم بعض الدول وإنشاء كيانات جديدة على أسس طائفية، مشدداً على حتمية الحوار وأهميته ولكي تتفق القوى السياسية على أجندة وطنية تحدد فيها الأولويات والقواسم المشتركة، ومن جانبه حذر رئيس الجمعية الكويتية لتنمية الديموقراطية ناصر العبيدي من التطور السياسي السبلي في ظل غياب تنظيمات سياسية



دحسنة جوهر وعامر التميمي وناصر العبيدي وأحمد العبيد خلال الندوة

أخطائها، موضحاً أن المعارضة السياسية في الكويت عادة ما تبدأ بقوة ثم تخفت وتفتت وتتلاشى ضد الناشطين ولكن في الوقت نفسه هناك من يسيء للوحدة الوطنية ويمزق النسيج الوطني ولا يحاسب، وأشار جوهر إلى أن الجميع كان يلوم على المجلس السابقة تدني لغة الحوار إلا أن المجلس الحالي لم يختلف عن المجلس السابقة ويرتكب نفس

رواد الديوان والناشطين والمهتمين بالشأن العام. وأضاف جوهر أن من أخطر أعراض الأزمة الحالية هو وجود دمي سياسية يتركها البعض من خلف الكواليس لتكون لسان حال توجهاتهم السياسية ومخططاتهم، فضلاً عن غياب مسطرة القانون والانتقائية في تطبيقه، فلدينا العديد من

أكد النائب السابق د.حسن جوهر أن الكويت تعيش مرحلة خطيرة وحساسة من تاريخها تعاني فيها مرارة مرض سياسي، اجتماعي وثقافي بدأ يستفحل والكثيرون منا يشاركون فيه، مستعرضاً مع الحضور بعض أعراض هذا المرض وأهمها المحاولات الحثيثة والمنظمة لتغيير مفهوم الدولة بمقوماتها الأساسية، فضلاً عن الحالة البائسة من الخلل الكبير والتمزق في النسيج الكويتي والذي يعتبر أهم مقومات الدولة، موضحاً أن تعددية وتنوع المجتمع الكويتي كان يجب أن تكون ميزة إلا أن البعض يسعى بشكل دائم ومستمر للخرق في هذا النسيج المجتمعي ولحمتنا الوطنية لدرجة جعلت فترات ومراسل الهدوء المجتمعي موسمية.

جاء ذلك في مجمل كلمته التي القاها خلال الندوة التي أقيمت في ديوان المرحوم سامي المنيس مساء أمس الأول بعنوان «تحديات الواقع السياسي وآفاق المستقبل» بمشاركة النائب السابق دحسنة جوهر ورئيس الجمعية الكويتية لتنمية الديموقراطية ناصر العبيدي ورئيس الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام أحمد العبيد وبحضور لقيف من